

Distr.: General
18 October 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة من
ممثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في أفق المناقشة التي سيجريها مجلس
الأمن حول موضوع "المرأة والسلام والأمن"، يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيتر ولسون



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرفني، باسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أن أشير إلى المناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن موضوع ”المرأة والسلام والأمن“، يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

فقد أكد مجلس الأمن في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واجبا يتمثل في ”التنفيذ الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ... [حماية] حقوق النساء والفتيات أثناء الصراعات وبعدها“. وينبثق هذا الواجب من الحقوق الأساسية المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأيضا من الرأي المعرب عنه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والذي ذهب إلى أنه ”يتعين على جميع الدول ... تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية“ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠).

غير أن النظام السوري لم يف بهذه الالتزامات الدولية على امتداد السنتين ونصف السنة الماضية، ولا سيما الالتزام بحماية حقوق المرأة والفتاة. بل على النقيض من ذلك، أقدم على شن حملة عنف جنسي منهجية واسعة النطاق على السكان المدنيين في سوريا، وحال في الوقت نفسه دون إفساح المجال أمام محققي الأمم المتحدة لدخول الجمهورية العربية السورية، محاولا إخفاء مدى انتهاكه لحقوق الإنسان.

ورغم قلة تعاون النظام، تمكّن المراقبون من جمع أدلة ذات مصداقية، وقدموها من أجل توثيق حجم الانتهاكات المرتكبة في سوريا على يد قوات مدعومة من النظام. وأقامت الأمم المتحدة الدليل على ارتكاب قوات النظام والمليشيات المنسوبة إليها أعمال عنف جنسي على نطاق واسع. وشملت تلك الأعمال اغتصاب مدنيين أبرياء والتنكيل بهم وتعذيبهم وإذلالهم جنسيا.

واستنتجت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، في تقريرها الأخير الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٣، بأن ”التهديد بالاغتصاب يُستخدم كوسيلة لترويع ومعاقبة النساء والرجال والأطفال الذين يُعتبر أنهم مرتبطون بالمعارضة“ (انظر A/HRC/24/46). واتضح أنه إضافة إلى انتزاع الاعترافات قسراً عن طريق التهديد بالاغتصاب الجماعي، ارتكبت عناصرٌ موالية للحكومة العنف الجنسي بكل أنواعه، بما فيها الاغتصاب، خلال غاراتهم على درعا وحماه وطرطوس.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، طلبت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب حواء بانغورا، أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ إجراءات لوضع حد للعنف في سوريا. وبعد الإدلاء بشهادتها بشأن استثناء حالات الاغتصاب والتعذيب في جميع أرجاء سوريا، حثت ممثلة الأمين العام الخاصة بانغورا "الرئيس الأسد بأقوى العبارات على كفالة معاملة جميع الأشخاص الذين تحتجزهم الحكومة معاملة إنسانية وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي".

وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، في تقريرها المؤقت المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وجود عدة حالات للعنف الجنسي، ارتكبتها قوات حكومية ومليشيات منسوبة إليها. وشملت تلك الحالات استخدام العنف الجنسي عند استهداف أفراد أسر مقاتلي المعارضة، واغتصاب النساء والفتيات خلال عمليات مدممة المنازل وفي نقاط التفتيش وأيضا في مراكز الاحتجاز (انظر A/HRC/22/59 و Corr.1).

لذلك، تقع أعمال النظام السوري تحت طائلة الملاحقة القانونية باعتبارها جرائم حرب، كما أنها تنتهك القانون الدولي على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠). وقد أدان مجلس الأمن في كافة الحالات استخدام العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، وأهاب بالأطراف المعنية إلى أن تلتزم بصورة محددة بإجراء التحقيقات اللازمة في الانتهاكات المزعومة في أوائلها وأن تفي بهذه الالتزامات من أجل كفالة محاسبة الجناة.

وما فتئ أعضاء الأمم المتحدة يعربون مرارا عن قلقهم من الانتهاكات التي يرتكبها النظام السوري. ففي شباط/فبراير ٢٠١٢، أدانت الجمعية العامة "مواصلة السلطات السورية ... انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل ... منهجي واسع النطاق، من قبيل استخدام القوة ضد المدنيين ... والتعذيب والعنف الجنسي وسوء معاملة الأشخاص، بمن فيهم الأطفال" (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٥٣ ألف).

وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أدانت الجمعية العامة "جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي ومواصلة السلطات السورية ومليشيات الشبيحة الموالية للحكومة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو جسيم منهجي واسع النطاق"، بطرق منها استخدام "العنف الجنسي المنهجي، بما في ذلك اغتصاب الأشخاص أثناء الاحتجاز، وبخاصة الأطفال، وسوء معاملتهم بما في ذلك اغتصاب الأشخاص أثناء الاحتجاز وسوء معاملتهم، وبخاصة الأطفال" (انظر قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦٢).

وما انفك النظام السوري يتجاهل مساعي المجتمع الدولي الداعية إلى وضع حد لانتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان المكفولة للشعب السوري. فاستخدام النظام السوري للعنف الجنسي إخلالاً صريحاً بمقتضيات القانون الدولي، يُضاف إلى مجموعة البراهين المتنامية الدالة على سقوط حقه في تمثيل الشعب السوري.

ولذلك، يطلب الائتلاف السوري إلى مجلس الأمن بكل احترام أن يستغل المناقشة المقبلة لإدانة استخدام النظام السوري العنف الجنسي كوسيلة حرب بصورة منهجية وعلى نطاق واسع. كذلك نلتمس أن يطالب مجلس الأمن النظام السوري بإفساح السبيل لمحققين مستقلين لزيارة جميع مناطق الجمهورية العربية السورية فوراً ودون قيد ليتسنى جمع الأدلة ضماناً لمحاسبة جميع مرتكبي هذه الجرائم.

وفي نهاية المطاف، إن السبيل الوحيد لإنهاء العنف ووقف معاناة الشعب السوري هو إنشاء حكومة انتقالية قادرة على إدارة دفة المسار السوري نحو إرساء الديمقراطية. وعليه، يحث الائتلاف السوري مجلس الأمن على استخدام جميع الوسائل المتاحة له، وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، لممارسة الضغط اللازم على نظام الأسد من أجل استهلال عملية انتقال بلدنا إلى الديمقراطية.

ويعيد الائتلاف السوري تأكيد التزامه بحماية حقوق المرأة ودعمه لجميع التدابير الكفيلة بحظر العنف الجنسي في سياق النزاعات وضمان محاسبة كل من ينتهك القانون الدولي في هذا الصدد.

(توقيع) نجيب الغضبان

ممثل الائتلاف السوري لدى الأمم المتحدة